أسعار الدواء بدرعا بحالة فوضى ولا أحد يراقب

درعا - الوطن

وكأن تكرار المخالفة من دون وجود إجراءات رادعة ومحاسبة فاعلة تجعل مرتكبيها يدمنون عليها وخاصة مع إغراءاتها المنعشة ألا وهي الأرباح الفاحشة على حساب من يلهثون وراء تأمين لقمة العيش، والمثال في محافظة درعا جلي من مستودعات الأدوية والصيدليات التي باتت تتلاعب وعلى الملأ بأسعار الدواء فالمستودع يضع نسب زيادة على السعر النظامي بمسوغات ارتفاع أجور النقل وقلة الدواء أو تحميل المعامل لهم أصنافاً غير مطلوبة والصيدليات ليست بأحسن حال، إذ تجد الصيدلي وبجرة قلم أمام أعين المرضى يعدل السعر النظامي ويضع آخر. وكثيراً ما يجد المريض تفاوتاً في سعر الدواء نفسه بين صيدلية وأخرى، والأدهى من ذلك كله حيازة وبيع أدوية منتهية الصلاحية من دون أي اعتبار لمدى خطورة ذلك على حياة البشر، وبالعودة إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تبين من مصادرها أنه تم خلال العام الجاري تنظيم ٦ ضبوط بحق مستودعات أدوية و٢٠ ضبطاً بحق صيدليات وذلك لارتكابها مخالفات حيازة أدوية منتهية الصلاحية وعدم وجود فواتير نظامية وعدم وجود بيانات، والأمر الآخر الذي يستوجب التوقف عنده هو أنه يفترض فور استيراد أدوية من شركات ومستودعات أن تلتزم بوضع ختم أو لصاقة ليزرية على المستحضرات المستوردة وتسعيرة نظامية، لكن الذي يحدث أن الكثير من تلك الشركات والمستودعات لا يضع تسعيرات ولا معلومات المستورد ما يجعل المجال مفتوحاً كي تتلاعب المستودعات الفرعية والصيدليات بالسعر عبر تأجيل تدوينه لحين لحظة البيع واحتسابه على سعر صرف الدولار، وقد رصدت الجولات التي قامت بها دائرة الرقابة الدوائية في مديرية صحة درعا على الصيدليات العديد من المستحضرات ذات المنشأ الماليزي والهنغاري والسويسري والكندي والألماني والهندي وغيرها من دون تسعيرة أو بتسعيرة غير نظامية، وهكذا نحن أمام فوضى عارمة في سوق الدواء والضحية المريض قليل الحيلة، ما يستدعي إجراءات صارمة من الجهات المعنية لحماية صحة وجيوب المواطنين من تجار الأزمات.

اللجان القضائية بدأت استقبال الاعتراضات

٧٠٠ مرشح لمجلس الشعب بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

أعلنت اللجنة القضائية الفرعية لانتخابات مجلس الشعب بحماة، قبول طلبات ترشح ٧٠٠ متقدم لانتخابات الدور التشريعي الثاني في دائرة حماة الانتخابية، منهم ٣٦٧ مرشحاً لقطاع العمال والفلاحين، و٣٣٣ لقطاع باقي فئات الشعب.

وأكد مصدر في اللجنة أن هذا الإعلان تم بعد دراسة كل طلبات المرشحين التي كانت تتم يومياً وعلى مدار الساعة، حيث عملت اللجنة وبمهنية عالية يومياً على دراسة طلبات المتقدمين للترشح آنياً وترد الطلب غير المستوفي الشروط، أو الناقص أي وثيقة، وهو ما سهّل التقدم على المرشحين، وجعل اللجنة تنجز البت في طلباتهم بأقصى سرعة.

وقد أصدرت اللجنة أسماء المرشحين المقبولين بصورة نهائية من دون أي اعتراضات حتى الساعة من أي مرشح.

وأكد المصدر أن من بين المرشحين صحفيين وحملة إجازات عليا في الإعلام والاقتصاد والآداب والقانون، والعلوم العسكرية والإستراتيجية. وبينهم أطباء بشريون وأسنان وبيطريون، ومحامون، ورؤساء بلديات، ومعلمون، ينتمون إلى مختلف الأحزاب الوطنية العريقة، وبعض الناشئة حديثاً أي بعد صدور قانون الأحزاب.

وحتى مساء أمس -والكلام لـ«الوطن»- لم نر أي دعاية انتخابية لأي من المرشحين، في مدن المحافظة الرئيسة، فكما يبدو يستعد المرشحون المستقلون لها في ظل المنافسة الشديدة بينهم للفوز بالمقاعد المخصصة للمستقلين من أصل مقاعد المحافظة الـ٢٢، التي ستكون حامية الوطيس بالنسبة إليهم، على حين ينتظر البعثيون ومرشحو الأحزاب الأخرى صدور قائمة الجبهة الوطنية التقدمية.

ومن جانب آخر أكد عدد من ذوي وأسر الشهداء في حماة أنهم سيشاركون في انتخابات مجلس الشعب في الثالث عشر من نيسان القادم، وسينتخبون المرشح الذي عانى مرارة استشهاد أب أو شقيق، ويعتقدون أنه يمثلهم ويدعمهم، ويعمل على تمكينهم من حقوقهم التي وعدتهم بها الجهات المعنية ولم تفِ بوعودها حتى اليوم!!.

وقال عدد منهم لـ«الوطن»: إن انتخاب مرشح من طينتنا يعني أن همه من همومنا ومعاناته من معاناتنا، وألمه من ألمنا، وبالتأكيد سيبذل كل جهده لتحسين أمورنا.

وأجمعوا على ضرورة المشاركة الواسعة واختيار المرشح الأجدر، ليكون صوتهم تحت قبة البرلمان، لنقل الصعوبات التي تعترضهم ومعالجة أمورهم وهمومهم ومشكلاتهم، وأن يتلافى أعضاء المجلس الجديد الأخطاء التي وقع بها الأعضاء السابقون!!.

عدنان الضاهر والد الشهيدين وسيم وعلي قال: إن الشعب السوري مرفوع الجبين بفضل تضحيات الشهداء والجرحى وانتصارات الجيش، وبهذه التضحيات فقط ستبقى سورية مصونة وعصية على كل إرهابي، وأتمنى على أعضاء مجلس الشعب المرتقب، أن يلتفتوا أكثر لمعاناة الناس وخاصة أهالي الشهداء الذين أثبتوا عشقهم للوطن بتقديم أغلى ما يملكون فداء لترابه وعزته، من خلال رعاية حقوقهم وجلب المنفعة لهم بعد أن فقدوا معيلهم، كالعمل على إقامة مشاريع من شأنها دعم أسر الشهداء والجرحى ومنع أي شخص من استغلال معاناتهم.

محمد وسوف والد الشهيدين أحمد وعلي وسوف، قال: إن الانتخابات التشريعية حق وواجب وطني، وعلى كل مواطن شريف الاقتراع لاختيار ممثل قادر على إيصال صوت الشعب للجهات المعنية، وعلى المرشح الذي سأمنحه صوتي أن يعمل على تعديل بعض القوانين المتعلقة بالشهداء.

استبعاد ٤٥ طلباً بدمشق وريفها

جمعة لـ«الوطن»: لا مراكز انتخابية في القطع العسكرية

محمد منار حميجو

قال عضو اللجنة القضائية الفرعية في دمشق سامر جمعة إن السماح للعسكريين بالانتخابات يأتي ضمن ممارسة حقهم الدستوري في اختيار من يمثلهم إلى مجلس الشعب موضحا أنه سابقاً كان يسمح لهم في الانتخاب إلا أن القانون الحالي منعهم من ذلك ليأتي المرسوم الحالي ويكرس مبدأ الحق الدستوري لكل المواطنين.

وكان الرئيس بشار الأسد أصدر مرسوماً يسمح بموجبه للعسكريين وقوى الأمن الداخلي بالإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع على الهوية العسكرية.

وأكد جمعة أنه لن يكون هناك مراكز انتخابية في القطع العسكرية وذلك حفاظاً على حرمتها بعدم دخول المدنيين إليها ولاسيما أن مندوبي المرشحين سيوجدون في تلك القطع وبالتالي فإن العسكري يدلي بصوته في أقرب مركز انتخابي له وهذا يتم بالتنسيق مع قائد قطعته.

ولفت جمعة إلى أن مشاركة العسكريين وقوى الأمن الداخلي في الانتخاب ضرورة ولاسيما أنهم مواطنون سوريون إلا أنه لا يحق لهم الترشح وذلك لأن تأدية خدمته أسمى بأن يكون في مجلس الشعب.

وأوضح جمعة أن القانون أعطى حق الانتخاب لكل المواطنين السوريين ما عدا المحجور عليهم وهم الذين يحرمون من حقوقهم القانونية ومن ارتكب جرائم شائنة أو مخلة بالثقة العامة مؤكداً أن اللجنة تطبق مواد القانون بشكل دقيق لكيلا يكون هناك ظلم لأي مواطن. وأشار جمعة إلى أن اللجنة بدأت استقبال طلبات الاعتراض موضحاً أنه يتم دراستها خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه.

دباس: لا نريد أعضاء مجلس شعب ينامون مرة أخرى

وفي الغضون أعلن جمعة أن عدد الطلبات المرفوضة بلغ ٢٦ طلباً منها ستة مرشحين قدموا طلبات انسحاب بينما بلغت بريف دمشق ١٩ طلباً.

وفي موضوع ذي صلة قال رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس إن عدداً كبيراً من الحرفيين رشحوا أنفسهم إلى عضوية مجلس الشعب مشيراً إلى أن الدورة الحالية لم يمثل الاتحاد أي حرفي ولذلك فإن الاتحاد سيدعم الحرفيين لإيصال عدد كبير منهم إلى تحت قبة المجلس.

وأكد دباس في تصريح لـ«الوطن» على ضرورة اختيار المرشحين الكفوئين مضيفاً: لا نريد أشخاصاً ينامون في المجلس ولاسيما أن مجلس الشعب يمثل شرائح المجتمع.

انسحابات مبكرة من السباق إلى مجلس الشعب في السويداء

السويداء – عبير صيموعة

أكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية بالسويداء القاضي «سامي الشريطي» أن عملية الترشح في المحافظة سارت بشكل سلس وبسهولة ويسر ولم يعترض عمل اللجنة أي مشكلات أو معوقات مشيراً إلى أنه يحقّ لطالب الترشح الاعتراض على قرار اللجنة أمام اللجنة القضائية الفرعية خلال ثلاثة أيام على الأكثر بدأت من أمس وتبتُّ اللجنة القضائية الفرعية بالاعتراض خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه وذلك بقرار مبرم حيث بلغ عدد طلبات الترشح المقدمة إلى لجنة استلام طلبات الترشيح بالسويداء والمقبولة /٢٦١/ طلباً بعد انسحاب مرشحين اثنين بناء على رغبتهما مؤكداً أن اللجنة بدأت بالتحضير لتأمين جميع مستلزمات العملية الانتخابية من حيث إحداث المراكز واللجان الانتخابية وذلك بعد الإعلان يوم أمس عن أسماء المقبولين للترشح لانتخابات أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني.

موضحاً أن اللجنة باشرت بعملية تحديد المراكز الانتخابية وتجهيزها وذلك بالتنسيق مع الجهات الإدارية بالمحافظة بما يضمن حسن سير العملية الانتخابية بشكل نزيه وعادل وبإشراف قضائي مستقل وحيادي للوصول إلى إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري بالشكل المطلوب وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

علما أن محافظة السويداء تعد دائرة انتخابية تحظى بستة مقاعد موزعة على قطاعين هما قطاع العمال والفلاحين والعدد المخصص له ٤ مقاعد وقطاع باقي فئات الشعب المخصص له مقعدان.

٦٧٪ نسبة زراعة القمح

ميليا عبد اللطيف

ذكر عبد المعين قضماني مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أنه بحسب تتبع تنفيذ زراعة محصول القمح لهذا الموسم حتى تاريخه فقد بلغ إجمالي مساحة الزراعة المروية المخططة إلى نحو ٨١٧ ألف هكتار، على حين إن إجمالي المزروع منها بلغ ٥٠٠ ألف هكتار تقريباً بمعدل تنفيذ ٥٨٪، بينما وصل إجمالي مساحة زراعة القمح البعلية المخططة إلى نحو ٩٠٠ ألف هكتار، أما إجمالي المزروع منها فقد بلغ قرابة ٧٠٠ ألف هكتار بنسبة تنفيذ ٧٦٪، ليصبح اجمالي القمح المخطط المروي والبعلي مليوناً و٨٠٠ ألف هكتار تقريباً على حين إن إجمالي المزروع منها وصل إلى نحو مليون و٢٠٠ألف هكتار بنسبة تنفيذ بلغت ٦٧٪.

وفيما يتعلق بمحصول الشعير أشار قضماني إلى أن اجمالي مساحة الزراعة المروية المخططة للشعير بلغت نحو ٦٣ ألف هكتار، إلا أن اجمالي المزروع بلغ قرابة ٥٧ ألف هكتار بنسبة تنفيذ وصلت ٩٠٪، بينما وصل إجمالي المخطط من مساحة الزراعة البعلية للشعير إلى مليون و٥٠٠ ألف هكتار، أما إجمالي المزروع فوصل إلى نحو مليون و٢٠٠ ألف هكتار بنسبة تنفيذ وصلت ٨٢٪ ليصبح بذلك الإجمالي المخطط لمحصول الشعير المروي والبعلي أكثر من مليون ونصف المليون هكتار، في حين بلغ إجمالي المزروع نحو مليون و٣٠٠ ألف هكتار بنسبة تنفيذ وصلت ٨٢٪.

وأضاف مدير الإنتاج النباتي: إنه بحسب تتبع تنفيذ زراعة المحاصيل الطبية والعطرية للموسم الزرعي الحالي فقد وصل إجمالي المساحة المخطط لكل من الكمون – اليانسون – حبة البركة – كزبرة – شمرة إلى نحو ٧٧ ألف هكتار، على حين وصل اجمالي المنفذ إلى قرابة ٩٠ألف هكتار بنسبة تنفيذ وصلت إلى ١١٧٪.

أما بالنسبة لزراعة محاصيل البقوليات الغذائية لهذا الموسم فقد بين قضماني أن إجمالي المساحة المخططة لزراعة محصول العدس وصل إلى نحو ٣٠٠ألف هكتار بينما المزروعة منها بلغت ٩٣ ألف هكتار تقريباً بنسبة تنفيذ ٣١٪، وقد وصلت المساحة المزروعة لمحصول الحمص إلى ٢٥١٩٤ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٨٪، لافتاً أن مساحة محصول الفول الحب المزروعة وصلت إلى ١٢ ألف هكتار بنسبة تنفيذ ٤٪.

بينما بلغت المساحة المزروعة بمحصول البازلاء الحب إلى ٣٠٠٠ هكتار تقريباً بنسبة تنفيذ ١٪ فقط، ليصبح بذلك إجمالي المساحة المزروعة للبقوليات الغذائية نحو ١٣٣ ألف هكتار بنسبة تنفيذ وصلت ٤٤٪.

في اللاذقية... منظفات مغشوشة بمادة النحاتة

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية في اللاذقية تمام ميكائيل في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية سيّرت ٨٤٤ دورية تموينية لمراقبة وضبط الأسواق بمدينة اللاذقية ومناطقها خلال كانون الثاني الماضي، مبيناً: تم سحب ١٥٨ من أصناف متنوعة لمواد غذائية وغير غذائية منها ١٢٩ مطابقة للمواصفات القياسية السورية مقابل ٢٠ عينة مخالفة للمواصفات في حين بقيت ٣٦ عينة قيد التحليل، كما عملت المديرية على إغلاق ٥ محال لمخالفتهم القوانين التموينية وإحالة ٣ أشخاص بصفة موجوداً للقضاء المختص خلال نفس المدة.

كما أشار ميكائيل إلى أنه استناداً إلى أحكام القانون (١٤) لعام ٢٠١٥ تم تنظيم ٣٥٦ ضبطاً تموينياً خلال الشهر الأول من العام الحالي أهمها:

٢٥ ضبطاً فيما يخص الخبز وعمل الأفران بحيث تم تسجيل ٣٢ ضبطاً (٢٥ ضبطاً لنقص في وزن الخبز – ٦ ضبوط لبيع خبز بمواصفات مخالفة – ضبط واحد لـ«بيع خبز بالجملة – للاتجار ببيع الخبز من غير اعتماد – للامتناع عن بيع الخبز – لبيع الخبز بوزن زائد»).

كما تم تسجيل ٣٠ ضبطاً بخصوص البيض والفروج منها (١٦ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار – ٩ ضبوط لعدم حيازة فواتير – ٥ ضبوط للبيع بسعر زائد).

وفيما يخص اللحوم الحمراء والأسماك تم تنظيم ١٢ ضبطاً (٣ ضبوط للبيع بسعر زائد –ضبطان لعدم حيازة فواتير).

وفيما يخص الخضر والفواكه تم تسجيل ٢٦ ضبطاً (٢٢ لعدم إعلان الأسعار – ضبطان للبيع بسعر زائد ومثلهما لعدم حيازة فواتير).

كما أكد رئيس دائرة حماية المستهلك تسجيل ٣٥ ضبطاً تموينياً متعلقاً بالمواد الغذائية الأساسية كالسكر والأرز والحبوب والزيوت منها (٢٨ ضبطاً للتلاعب بالفواتير – ضبط واحد لحيازة أدوية بشرية منتهية الصلاحية – ضبطان لكل من «امتناع عن بيع السكر والأرز – لنقص بوزن السكر المعبأ – لحيازة مواد غذائية منتهية الصلاحية»)

في حين تم تنظيم ٤٣ ضبطاً تموينياً فيما يخص المواد غير الغذائية منها (٤٠ ضبطاً لعدم حيازة فواتير – ضبط واحد لكل من «غش المنظفات بمادة النحاتة الخاصة بمواد البناء – لعدم وجود بطاقات مواصفة على الألبسة – لعدم إعلان عن كلفة المنظفات»).

وبيّن ميكائيل أن ضبوط المحروقات خلال الشهر الفائت بلغت ٢٠ ضبطاً منها (١٠ ضبوط لعدم التقيد بمواعيد عمل بعض محال الغاز – ٤ ضبوط لبيع اسطوانات الغاز بسعر زائد – ٣ ضبوط لنقص بعدادات مضخات البنزين والمازوت في بعض محطات الوقود – ضبطان لعدم الإعلان عن سعر مبيع الغاز – ضبط واحد للاتجار ببيع اسطوانات الغاز بطريقة غير مشروعة).

٢,٨ مليون طفل مستهدف بحملة مكافحة شلل الأطفال

يازجي: وزعنا ٣ ملايين جرعة لقاح لجميع المحافظات

محمود الصالح

كشف وزير الصحة الدكتور نزار يازجي عن استعداد فريق اللقاح الوطني لتلقيح أكثر من ٢,٨ مليون طفل خلال حملة التلقيح الوطني التي تبدأ يوم الأحد القادم وتستمر لمدة أسبوع في جميع مناطق القطر من دون استثناء حيث قامت الوزارة بتوزيع ما يقارب ٣ ملايين جرعة لقاح واستعداد ٤٤٠٠ عامل صحي في المراكز الصحية إضافة إلى ١١٣٣ متطوعاً من ذوي الخبرة والمهارة في إطار ٣٧٨٨ فريقاً جوالاً للقيام بهذه الحملة الهادفة إلى إعطاء لقاح شلل الأطفال لجميع الأطفال ممن هم دون سن الخامسة من العمر وكانت الوزارة قد وفرت جميع متطلبات هذه الحملة المجانية بما يسهم في تعزيز مناعة الأطفال ضد مرض شلل الأطفال وذلك في المراكز الصحية المنتشرة في المحافظات ومراكز الإيواء.

وبين يازجي أن هذه الحملة تتم بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية والقطاع الأهلي ومنظمات الصحة العالمية واليونيسيف والهلال الأحمر بهدف الوصول إلى جميع الأطفال في سورية.

وأكد يازجي أن سورية حققت إنجازاً كبيراً حيث لم يتم تسجيل أي حالة شلل أطفال منذ كانون الثاني عام ٢٠١٤ على الرغم من كل ما يجري في البلاد.